FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعزيز المنظور الاقتصادي للاجئين والفئات المهمّشة

بناءاً على الدراسات والتحليلات التجريبية

تمّ إعداد هذه الورقة العلمية ضمن مشروع بحثي نفذهّ مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية –جامعة اليرموك بالتعاون مع مؤسسة من اجل الحرية.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة من اجل الحرية.

المؤلفين:

د. محمود هيلات

د. سهيل مقابلة

د. طارق الناصر

تم اعداد هذه الدراسة من قبل مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية –جامعة اليرموك بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان للحرية .بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي و التنمية (BMZ)، و هي ليست مسؤولة عن محتوى المنشور. تقع محتويات هذا المنشورتحت مسؤولية مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية–جامعة اليرموك .ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية.

الفهرس

1. المقدم	5
2. المنهجية	7
3. اللاجئين السوريين في الأردن	8
4. تداعيات الأزمة السورية على الأردن	10
1.4. الأداء الاقتصادي، تكاليف اللجوء، واستنزاف الموارد	10
2.4. الجهات المانحة	11
3.4. السكن	12
4.4. التعليم	12
5.4. الصحة	12
6.4. التبادل التجاري	13
7.4. سوق العمل	13
5. دور اللاجئين السوريين في تعزيز الآفاق الاقتصادية في الأردن	13
6. التحديات والمعيقات التي تواجه مشاركة اللاجئين الاقتصادية	15
7. تعزيز التماسك المجتمعي والتعاون الاقتصادي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة	16
8. التمكين الاقتصادي للاجئين والاعتماد على الذات	17
9. الخبراء وذوي العلاقة باللجوء	18
1.9 . تحويل اللجوء الى فرصة اقتصادية	18
10. الخلاصة	21
11. المراجع	22- 24

قائمة الاختصارات

UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNDP	United Nations Development Programme
HEIS	Household Expenditures & Income Survey
GIZ	Deutsche GesellschaftfürInternationaleZusammenarbeit GmbH (German Agency for International Cooperation)
WANA	West Asia-North Africa Institute

الجداول والرسومات

جدول ١ تطور عدد سكان الاردن- سنوات مختارة
الشكل ١ توزيع اللاجئين السوريين في الأردن حسب المحافظات

1. المقدمة

يعد اللجوء شكلاً من أشكال الحماية التي تقدمها الدول أو المجتمعات المضيفة للفارين من بلدانهم خوفًا من الاضطهاد والأذى. وهو أحد الحقوق التي أكدتها منظمة الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين عام 1951، ثم بروتوكول اللاجئين عام 1967 (UNHCR, 2022A). وبموجب هذه الاتفاقيات يكون اللاجئ شخصًا يعيش خارج بلده خوفًا من الاضطهاد والأذى لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو طائفية وما إلى ذلك. وبحلول العام 2022، بلغ إجمالي اللاجئين حول العالم 84 مليون لاجئ أجبروا على الخروج من بلدانهم قسرًا، وذلك وفقًا للبيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منهم 26.6 مليون تحت رعاية المفوضية.

ويعد التعامل مع الموجات الكبيرة والمفاجئة للاجئين واحدة من أصعب التحديات التي تواجه الدول المضيفة، حيث يؤدي تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل، وزيادة تكاليف المعيشة من حيث السكن والطعام، وتقليل الوصول إلى الموارد كالمياه والكهرباء، وتعقيد ظروف سوق العمل من حيث الوظائف والأجور وبيئة العمل خاصة في ظل معدلات بطالة مرتفعة. ويعتبر اللجوء من المشاكل الرئيسية التي تواجه الدول المضيفة والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنواعها، ويزيد عدم التزام الجهات الدولية من حدة معاناة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حدٍ سواء. (بن صويلح، 2020؛ الكحلوت، 2019؛ العبيدي، 2019؛ Hamid, 2013؛ De Groot , 2010).

يمتلك الأردن موقعًا حاسمًا في قلب الشرق الأوسط والذي يمثل محيطًا جغرافيًا ملتهبًا لم يعرف الاستقرار منذ أربعينيات القرن الماضي. وتحيط النزاعات المسلحة بالأردن من جهات ثلاث، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غربًا، ومن الشرق الحرب على العراق وما نتج عنها من نزاعات دامية منذ العام 2003 وحتى اليوم، والصراع المسلح في سوريا شمالًا، ويستضيف الأردن اللاجئين من فلسطين، والعراق، واليمن، والسودان، والصومال، وأخيرًا سوريا. ويعيش في الأردن 760 ألف لاجئ وطالب لجوء من جنسيات مختلفة مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منهم 670 ألف لاجئ سوري. ووفقًا لوزارة الداخلية الأردنية، يفوق عدد اللاجئين السوريين في الأردن 670 ألف مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشكلٍ كبير، وتقدرهم بحوالي 1.36 مليون شخص مشكلين ما نسبته حوالي 15٪ من السكان، ويعيش 83٪ منهم في المدن خارج مخيمي الزعتري والأزرق، خاصة في عمان وإربد والمفرق والزرقاء (Kelberer, 2017). وعليه، تأثّر الأردن بالأزمة السورية منذ بدايتها عام 2011، وبعد مرور أحد عشر عامًا على اندلاع الربيع العربي، تحوّل الأردن إلى ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين نسبة إلى عدد السكان، وسادس أكبر دولة مضيفة للاجئين على مستوى العالم (UNHCR, 2017b).

وبالرجوع للساعة السكانية لدائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغ عدد سكان الأردن حوالي (11,140,000) إحدى عشر مليون ومائة وأربعون ألف نسمة بحلول الأول من أيار للعام 2022. ويعرض الجدول (1) تطور عدد سكان الأردن خلال الألفية الثالثة، ويمكن ملاحظة التطور السريع لعدد السكان بعد موجات اللجوء حيث ارتفع عدد السكان من 6.99 مليون في العام 2011 ليتخطى 11.1 مليون بحلول نيسان من العام الحالي 2022 ما يدلّل على الزيادة غير الطبيعية والارتفاع الملحوظ لعدد السكان في الأردن والناتج بشكل أساسي عن موجات اللجوء التي شهدها الأردن بعد الربيع العربي على وجه الخصوص.

جدول 1: تطور عدد سكان الاردن- سنوات مختارة

العام	عدد السكان (ألف)
2000	4857.0
2010	6698.0
2011	6993.0
2012	7427.0
2013	8114.0
2014	8804.0
2015	9531.7
2020	10806.0
نيسان 2022	11137.0

دائرة الإحصاءات العامة (2021): الكتاب الإحصائي السنوي.

يُعد اللجوء السوري أحد أهم التحديات التي واجهها الأردن منذ عقود، حيث جاءت مباشرة بعد التعافي النسبي من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بمختلف دول العالم. وساهم السوريون في المزيد من الضغوطات على البنى التحتية والموارد المحدودة في الأردن، والتي كانت تعاني بالفعل من مشاكل هيكلية قبل أزمة اللاجئين الأمر الذي عمّق من المعاناة الاقتصادية. فقد زاد تدفق اللاجئين الضخم الضغط على المدارس الحكومية، والمستشفيات والمراكز الصحية، وشبكات المياه والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي، وكذلك وسائل النقل العام، والطرق، إضافة الى الحاجة لتوسيع الخدمات العامة مثل خدمات النظافة والإنارة والأمن وما إلى ذلك. وأشار الشياب (2018) إلى أن اللجوء السوري ساهم في زيادة الأزمات الاقتصادية وفاقم العجز في تلبية احتياجات المواطنين الأردنيين من الخدمات الاجتماعية والأساسية، لاسيما المدارس والمستشفيات والصرف الصحي والمياه. وكان لهذا اللجوء انعكاسات وآثار قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على مختلف المجالات، منها توفير خدمات الإغاثة، والضغط المفاجئ على البنية التحتية والموارد الطبيعية والخدمات العامة، إضافة إلى التأثير في القيم والمعايير الاجتماعية في الأردن. وأظهرت دراسة الكحلوت (2018) أن اللجوء السوري ساهم في كشف وتفاقم تحديات كبيرة كان الأردن يواجهها قبل اللجوء، ومنها المياه والإسكان والبطالة ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة، فضلًا عن ترهل البنى التحتية.

وشكّل تدفق اللاجئين السوريين في ظل ظروف صعبة يعيشها الأردن تحديًا حقيقيًا للمجتمع والدولة على حدٍ سواء. ففي العام 2017 على سبيل المثال، بلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة حوالي 11,500 دينار (16,237 دولار أمريكي)، تمثّل الأجور 40.2% منه، وازداد عرض العمالة بنسبة 9.6%، ووفّر الاقتصاد الأردني حوالي 54 ألف وظيفة جديدة في نفس العام ذهب منها 30.5٪ للنساء، و9٪ لغير الأردنيين (HEIS, 2017). وحقّق الاقتصاد الأردني خلال الربع الأخير من عام 2021 نموًا قدره 2.6%، ووصل معدل البطالة 23.3%، فيما بلغ العجز التجاري للعام 2021 حوالي 8.7 مليار دينار، في حين كان التضخم 2.47% خلال الربع الأول من العام 2022 (دائرة الإحصاءات العامة،

2022). ورغم الصعوبات، تقدم الحكومة الأردنية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الحماية والخدمات المجتمعية للاجئين، فضلًا عن العديد من النشاطات والخدمات الأخرى المتعلقة بتحسين سبل العيش والمسكن ومصادر الطاقة.

ويرى ((Francis (2015) أن الرأي العام الأردني يظهر الآثار السلبية لتدفق اللاجئين السوريين، بينما تحظى الآثار الإيجابية باهتمام أقل، حيث عمّقت البرامج الإنسانية الموجهة للسوريين الإحباط لدى المواطنين الأردنيين بسبب شعورهم بعدم المساواة في توزيع المساعدات والخدمات. وتفاقمت السلبيات الاقتصادية في الأردن مع اللجوء، حيث ساهم توسيع الخدمات العامة والاجتماعية للاجئين السوريين في إجهاد الأموال الحكومية، وارتفعت أسعار السلع والمساكن نتيجة ارتفاع الطلب عليها، إضافة إلى المنافسة على الوظائف في القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الأجور وتدهور الأوضاع الاقتصادية، لاسيما للفئات الأشد فقرًا من الأردنيين ما ساهم في اتساع الفجوة المتزايدة بين المهمّشين الأردنيين والنخبة.

ختامًا، وبالنظر إلى مثل هذه الظروف، فإن التنسيق والتعايش بين السكان المحليين واللاجئين يعتبر أمرًا حيويًا لكليهما وللاقتصاد الأردني كذلك، كما يفيد في تعزيز الآفاق الاقتصادية وتحقيق العيش الكريم والرفاه المجتمعي لكلا المجتمعين على السواء. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة اللجوء السوري في الأردن وأهم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، ودور اللاجئين في تعزيز الآفاق الاقتصادية في الأردن، إضافةً إلى أهم التحديات التي تعيق مشاركة اللاجئين الاقتصادية، وسبل تعزيز التماسك الاجتماعي والتعاون الاقتصادي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، كما تناقش تمكين اللاجئين اقتصاديًا وتحويلهم للاعتماد على الذات. وفي الختام، تعرض رأي ورؤية الخبراء والمانحين ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الدولية حول موضوع اللجوء السوري في الأردن وإمكانية تحويل اللجوء من عبء إلى فرصة لتعزيز سبل العيش الكريم وخلق آفاق اقتصادية تسهم في تحقيق الرفاه الإنساني للاجئين والمجتمعات المضيفة في ظل التحديات القائمة على أرض الواقع.

2. المنهجية

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية والأولية، وقد كانت أهم مصادر البيانات الأولية التي اعتمدت عليها الدراسة هي؛ تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التعداد الأخير للسكان والمساكن في الأردن، وكالة الغوث، دائرة الإحصاءات العامة، وكالة الأمم المتحدة للاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير الجهات المانحة والمنظمات والمؤسسات الدولية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الداخلية الأردنية، بعض الوزارات المعنية كالصحة والتعليم، منظمات الأمم المتحدة، الدول المانحة، المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية المحلية. إضافة إلى الاعتماد على العديد من الدراسات التي تناولت قضية اللجوء. كما ارتكزت الدراسة على البيانات الأولية من خلال مجموعات تركيز وهي؛ اللاجئين وعددهم 21 (13 رجلًا و8 نساء)، الخبراء وعددهم 5، والمجتمع المحلي وعددهم قرابة العشرين. كما تم توزيع استبيان على مجموعة تركيز اللاجئين المقيمين في مدينة إربد لرصد واقع وظروف معيشتهم، فضلًا عن جلسة حوارية نظمها الباحثون وضمت مجموعة متخصّصة من الخبراء والأكاديميين وذوي العلاقة للاستعانة بخبراتهم في مسألة اللجوء من ممثلي منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني لرصد رؤى هذه الفئات وخبراتهم التراكمية على مدار سنوات اللجوء، حيث تمّت مقابلة رئيس بلدية إربد الكبرى، ومديرة محور خدمات التشغيل في الوكالة الإنمائية الألمانية (GIZ)، وممثل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، ومؤسس مؤسسة محافظتي التطوعية، إضافة الى مستشار اقتصادي وأكاديمي في جامعة اليرموك.

بيّن التعداد الأخير للسكان والمساكن في العام 2015، أنّ السبب الرئيسي لقدوم 55% من إجمالي القادمين الى الأردن والبالغ عددهم 1,494,779 من أصل 2,712,992 شخص هو النزاع المسلح وغياب الأمن في دولهم الأصلية. وبينما كان العمل سببًا لقدوم حوالي نصف مليون شخص، بلغ عدد المرافقين للقادمين 432 ألفًا. كما يشير التقرير إلى أن 73% من اللاجئين خلال عام 2015 دخلوا الأراضي الأردنية قادمين من سوريا، ويشمل التأمين الصحي حوالي 32% من إجمالي اللاجئين المتواجدين في الأردن، أقل من ثلثهم بقليل مؤمنين من خلال وكالة الغوث بينما يتمتع 30% بتأمين خاص حسب التقرير. وبلغ عدد اللاجئين الملتحقين أو سبق لهم الالتحاق بمؤسسات التعليم ممن تزيد أعمارهم عن أربعة سنوات حوالي 888 ألف، بينما كان عدد الحاصلين على ثانوية عامة أو أكثر حوالي 143 ألف. وتشكّل نسبة الأمية للأردنيين 6.8% مقارنة بـ 14.7% لغير الاردنيين (دائرة الاحصاءات العامة، 2016). ويشير ((Francis (2015) أن 84% من اللاجئين المسجلين في الأردن لدى وكالة الأمم المتحدة للاجئين يعيشون خارج مخيمات اللجوء. ويمكن القول بأن ضعف التحصيل العلمي نسبيًا لدى اللاجئين، وشح الفرص وصعوبة الانخراط في سوق العمل في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن، تشكّل تحديًا حقيقيًا أمام اللاجئ السوري في الاعتماد على الذات وفرص تمكينه اقتصاديًا، وفي المقابل يمكن أن تلبي العمالة منخفضة التعليم حاجة بعض المؤسسات من العمالة غير الماهرة، وبأجور منخفضة في الغالب.

ويعرض الشكل (1) توزيع اللاجئين السوريين جغرافيًا حسب المحافظات، اعتمادًا على التعداد العام للسكان والمساكن في العام 2015. وتستضيف العاصمة عمان ما يزيد قليلًا عن ثلث اللاجئين (34.4%)، 27.1% في إربد، 16.4% في المفرق، و 13.9% في الزرقاء، ما يؤشر على تحوّل اللاجئين صوب العاصمة بعد أن كانت المحافظات الحدودية مع سوريا تستقطب اللاجئين بداية الأزمة. وكانت محافظات الجنوب أقل جذبًا للاجئين حيث استقطبت المحافظات الجنوبية 2.8% فقط من إجمالي اللاجئين السوريين ما يدلّل على أن البعد الاقتصادي من أهم محددات انتشار اللاجئين في الأردن.

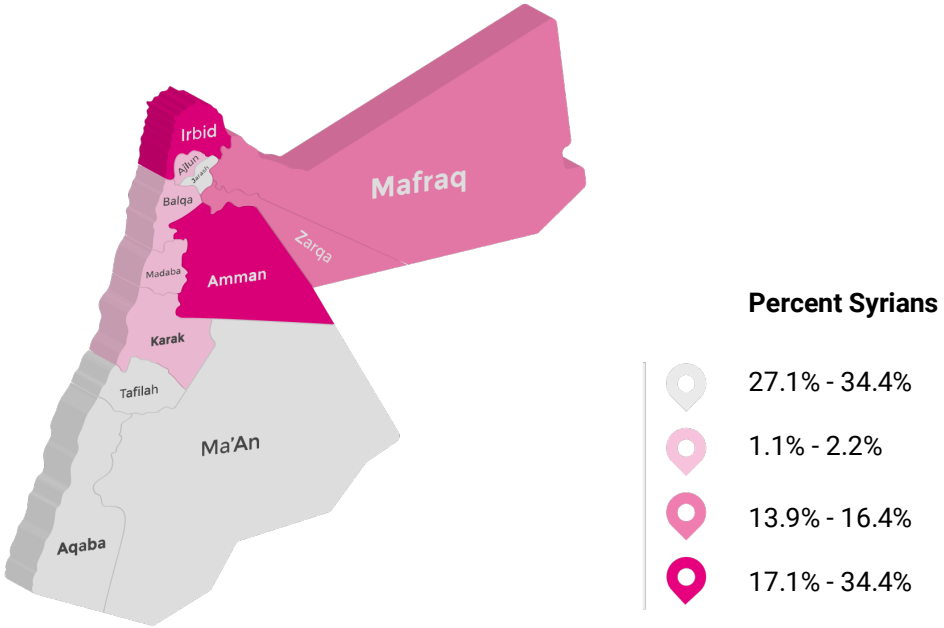

الشكل 1: توزيع اللاجئين السوريين في الأردن حسب المحافظات.
المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

وترصد هذه الدراسة أوضاع اللاجئين السوريين على أرض الواقع، من خلال مجموعة من اللاجئين المقيمين في مدينة إربد للوقوف على واقع وظروف معيشتهم، حيث تنوّعت المجموعة بين رجال ونساء تراوحت أعمارهم بين 22-40 عامًا بينما تفاوت المستوى التعليمي لأفراد المجموعة بين الأمية والتعليم الثانوي والمهني في إشارة إلى تواضع التحصيل العلمي للاجئين السوريين في الأردن. فيما تراوح حجم الأسرة بين شخصين إلى ستة أشخاص يعمل منهم فرد واحد في بعض الحالات، بينما وصل عدد العاملين في حالات أخرى إلى نصف أفراد الأسرة. وهذا من شأنه أن يعطي فكرة وإن كانت أوليّة عن نسب الاعتماد داخل أسر اللاجئين حيث يتحمل بعض الأفراد عبء الإنفاق على الأسرة بمفردهم. وتفاوت دخل الأسرة بين 300 دينار في حالة العامل الواحد داخل الاسرة إلى 1100 دينار في أسر أخرى يعمل أكثر من شخص من أفرادها، ما يعزّز التكهنات بشأن التفاوت في المستوى المعيشي بين اللاجئين. وأفاد جميع المشاركين أن الإنفاق الإستهلاكي يطال كامل دخل الأسرة رغم أنهم يحصلون على دعم الغذاء من خلال هيئات دولية، أو منظمات غير حكومية، أو أقارب.
وكان غالبية اللاجئين المشاركين في هذه الدراسة متزوجون، وتراوح العمر عند الزواج بين 20 و27 عامًا، فيما ضمّت الأسرة طفلًا واحدًا إلى أربعة أطفال، يلتحق من كان في سن التعليم بالمدارس، بينما خلت أسر المشاركين من أطفال عاملين، تحت سن 14 سنة. أما الجانب الصحي، فكانت المؤشرات تدلّل على تمتع اللاجئين بصحة جيدة إذ لم يخضع أيًا منهم لعمليات جراحية ولا يتناولون علاجات بشكل منتظم، وربما يرتبط ذلك بالمرحلة العمرية حيث غالبية اللاجئين من الشباب. وتحظى غالبية من اللاجئين بتأمين صحي يمكنهم من العلاج في القطاعين العام والخاص من خلال الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وحيث أن اللاجئين المشاركين يعيشون خارج المخيمات، فقد انقسم السكن من حيث النوع بين شقة وبيت مستقل، وامتدت الأجور بين 150-250 دينار حيث كانت الأجرة أعلى للبيوت المستقلة والتي تسكنها الأسر الأكبر حجمًا رغم الزيادة في أجرتها. ويمكن ربط ذلك بما يتداوله البعض عن فكرة السكن المشترك بين أسر اللاجئين حيث يجتمع أكثر من أسرة واحدة (غالبًا أقارب من الدرجة الأولى؛ أشقاء، آباء وأبناء، ...) في نفس السكن، وهذا نسبيًا أكثر قبولًا وسهولة في البيوت المستقلة مقارنة بالشقق. وأفاد الجميع بقدرته على دفع تكاليف السكن رغم غياب الدعم لأغراض السكن، وتوافر أهم الخدمات والسلع المعمرة والتي يمكن النظر إليها كضرورات صحية مثل الكهرباء والماء والثلاجة والمدفأة، فيما تكرّر الاستثناء بعدم توافر سخّان الماء لدى بعض الأسر، حسب ما أفاد اللاجئون.

وتنوّعت الحالة التشغيلية للنساء بين البطالة والعمل غير المنتظم في المنازل، بينما عمل الرجال بأجر في قطاع المطاعم، وبيع الخضراوات، والعمل الحر (بمعنى ما تيسّر أو توّفر) حيث كان أفراد العائلة والأقارب الوسيلة الأكثر انتشارًا للحصول على العمل. وأشار اللاجئون إلى انفتاحهم على العمل جنبًا إلى جنب مع العمالة المحلية أو الوافدة أو عمالة اللاجئين، وقضى بعضهم في عمله الحالي بين سنتين وسبعة سنوات، بينما أجاب الجميع أنهم كانوا لا يعملون قبل اللجوء إلى الأردن فيما يبدو أنه كان إحجامًا عن الإجابة رغم أن المقابلات كانت منفردة ومتباعدة. وفي معرض البحث عن حرف أو مهارات جديدة اكتسبها اللاجئون أثناء عملهم في الأردن كان مجمل الإجابات بالنفي، ما يؤشر على أن سوق العمل الأردني لم يسهم في تطوير مهارات العمالة السورية غير الماهرة ويدلّل على قيامهم بأعمال ومهن ألِفوها في بلدهم سوريا ويؤشر ربما على تقارب وتشابه سوق العمل في الأردن مع نظيره في سوريا.

وتعدّدت أسباب ودوافع اختيار اللاجئين لعملهم الحالي بين الخبرة في مجال العمل، والقدرة على القيام بمهامه وأعبائه، بينما كان المتاح السبب الأكثر انتشارًا ما يعني توجّه اللاجئين للعمل بأي مجال متوفر لتأمين تكاليف المعيشة. ويميل اللاجئون للعمل في مهن تشهد عزوفًا من قِبَل العمالة المحلية، بعيدًا عن مظلة الضمان الاجتماعي ودون عقد ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ويحفظ للعامل حقوقه التي ضمنها له قانون العمل الأردني، فيما يعتبر رصدًا جديدًا لاستقطاب سوق العمل غير الرسمي لعمالة اللجوء، والذي يعتبر واحدًا من أهم التحديات التي تواجه سوق العمل في الأردن وعمالة اللاجئين على حدٍ سواء. وعند السؤال حول إمكانية إطلاق مشاريع خاصة بهم حال توافر الدعم المالي اللازم لذلك، عبّر أفراد المجموعة عن تخوّفٍ من تلك الخطوة وبرّروا ذلك بضعف الخبرات في إدارة المشاريع، والتخوّف من عملية توفير العمالة الكفؤة في ظل شبكة علاقات غير مستقرة، وعدم معرفتهم بالسوق الأردني، إضافة إلى إقامتهم المؤقتة في الأردن وإمكانية العودة الى سوريا، وقالوا إنهم يفضلون العمل بأجر شهري ثابت يضمن لهم تغطية تكاليف معيشتهم بعيدًا عن الدخول في حسابات الربح والخسارة لحين العودة إلى بلدهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في الفصل الخامس اعتمدت على مجموعة تركيز، وعليه فإنه يمكن النظر إلى المعلومات الواردة كمؤشر على أوضاع اللاجئين ولا يمكن تعميمها على مجتمع اللاجئين حيث يحتاج التعميم إلى عينة ممثلة للاجئين السوريين في الأردن. وتبقى الحاجة ملحة لدراسة معمّقة وتفصيلية للوقوف على كثير من التفاصيل والمعطيات المتعلقة باللجوء خاصة تلك المتعلقة بسوق العمل والظروف الاقتصادية وسبل العيش لمجتمع اللاجئين ومن قبله المجتمع المضيف.

4. تداعيات الأزمة السورية على الأردن

تناولت العديد من الدراسات تداعيات الأزمة واللجوء السوري على الأردن من جوانب متعددة مثل التشغيل والأجور والبنى التحتية والموارد والتعليم والسكن والرعاية الصحية والخدمات العامة والإنفاق والتجارة وغيرها، إضافة إلى الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن ، والتحديات التي تواجههم، وفرص تمكينهم اقتصاديًا، وتأمين الغذاء وما إلى ذلك داخل المخيمات وخارجها. (Achilli 2015; Carrion 2015; Chatty 2017; Alhawarin et al. 2018; Assad et al. 2018; Assad &Salemi 2018; Brett &teLintelo 2018; Galal&Said 2018; Malaeb&Wahba 2018; Crafft et al. 2018; El Sayed 2018; Sieverding et al. 2018; Age et al. 2019; Fallah et al. 2019; Hailat 2019).

ويعاني الاقتصاد الأردني من نقص حاد في الموارد الطبيعية ما جعل الأردن أكثر عرضة للمخاطر نتيجة الأزمات المحيطة إقليميًا وعالميًا، الأمر الذي ترك أثرًا واضحًا على الأداء الاقتصادي. أدّت الموجات الكبيرة من اللاجئين السوريين خلال فترة وجيزة إلى المنافسة على الموارد الشحيحة في الأصل والضغط على الموازنة العامة المحدودة، ما ألحق الضرّر بالمجتمع الأردني ومجتمع اللاجئين على السواء. عانى المجتمع الأردني من وطأة الأزمة السورية، من استنزاف للموارد، والعمل بأجور أقل، وتفاقم مشكلة السكن، وارتفاع معدلات التضخم، وتهالك البنى التحتية، وتراجع نوعية الخدمات الحكومية الأساسية المقدمة كالتعليم والرعاية الصحية والطرق، وتضرّر سلاسل التوريد، وتضرّرت مصادر دخل الكثير من الأردنيين الذين كانوا يعتمدون على سوريا في تجارتهم، أيضًا تضرّر قطاع النقل من وإلى سوريا، فضلًا عن منافسة العمالة السورية الأكثر مهارةً والأقل أجرًا في سوق العمل الأردني (; Seeley, 2015العموش 2016). وتاليًا، توجز الدراسة أهم تداعيات اللجوء السوري على الأوضاع الاقتصادية في الأردن في محاولة لرسم صورة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي الذي يتشاركه الأردنيون وضيوفهم من اللاجئين السوريين.

1.4. الأداء الاقتصادي، تكاليف اللجوء، واستنزاف الموارد

يقول ((Allport (1954) أن المجتمعات التي تستقبل موجات اللجوء بأعداد كبيرة مقارنة بعدد سكانها تتعرض للعديد من المخاطر المتعلقة باستنزاف الموارد، والتفوّق، وفقدان السلطة. وأدّت الحرب الأهلية في سوريا إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المناطق المجاورة ودول أخرى، وكان حجم اللجوء في الأردن مرتفعًا مقارنة بأعداد السكان حيث وصل عدد اللاجئين مع منتصف العام 2017 حوالي 1.2 مليون شخص (Alshoubaki & Harris, 2018).ونتيجة لذلك برزت الحاجة الماسة للاستجابة لاحتياجات هذا المجتمع المتزايد من اللاجئين السوريين، فقد ارتفع الطلب على الطاقة والمياه، وزاد الضغط على البنى التحتية، وزادت الأعباء المالية على الحكومة الأردنية، وتفاقمت مشكلة المديونية، وانعكس ذلك بطريقة أو بأخرى على المجتمع الأردني بشكل عام. ويشير ((Sharp (2016) أن التكلفة المباشرة للاجئين السوريين منذ بداية الأزمة في 2011 ولغاية العام 2016 قاربت 4.2 مليار دولار حسب تقديرات الحكومة الأردنية. ويقول ((Seeley (2015) أن موجات اللجوء السوري السريعة التي شهدها الأردن أثرت على الموارد والبنى التحتية، وأدّت الى زيادة التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم بسبب التزاحم على الموارد المحلية الشحيحة أصلا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن موجات اللجوء السوري تزامنت مع تواجد لاجئين من فلسطين والعراق وليبيا واليمن وغيرها. وتركّز اللاجئون في المناطق الشمالية والوسطى وخاصة في مدن إربد والمفرق وعمان والزرقاء وبدرجة أقل عجلون وجرش والبلقاء.

ألحق اللجوء السوري تكاليف مباشرة وغير مباشرة بالموازنة العامة للأردن، وأثّر تواجد اللاجئين على الاقتصاد والأمن ونوعية الحياة. وقدّرت التكاليف المالية المتعلقة باللجوء السوري عام 2013 بحوالي 442 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي (6.3% من الموازنة العامة للدولة) ما يجعل نصيب اللاجئ الفرد 967 دينار من اجمالي النفقات في ذلك العام. وبلغت أعداد اللاجئين في العام 2013 حوالي 458 ألفًا ارتفعت إلى 635 ألف لاجئ في العام 2014 ما أدّى إلى ارتفاع تكاليف اللجوء لتصبح 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي (617 مليون دينار) بينما راوحت حصة اللاجئ مكانها (971 دينار) رغم زيادة عددهم بحوالي 39% مقارنة بالعام 2013. وتشكّل هذه النسبة 8.8% من الموازنة العامة للدولة، وقدرت التكاليف المباشرة بحوالي 60% من إجمالي التكاليف. وتوزّعت هذه التكاليف على عدة قطاعات، حيث قدرت تكاليف قطاع الأمن بحوالي 206 مليون دينار، والمياه بحوالي 150 مليون، والصحة 85 مليون، والكهرباء 82 مليون، والتعليم 82 مليون، والأشغال العامة بحوالي 21 مليون. علمًا أن نسبة اللاجئين إلى السكان وصلت 7% حسب تقديرات العام 2014. وضمن خطة الاستجابة الوطنية 2014-2016، قدرت الحكومة الأردنية تكاليف انعكاسات التدفق السوري للمحافظة على مستوى الخدمات الأساسية والمتطلبات العاجلة الإضافية لعام 2014 بمبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي، منها 731 مليون دولار مخصّصة للاستثمارات اللازمة في قطاعات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والطاقة والتوظيف والإسكان والخدمات البلدية والحماية الاجتماعية، و208 مليون دولار أمريكي لتقديم إعانات للمجتمع المحلي المضيف، و291 مليون دولار لدعم الأمن (Nasser & Symansky, 2014).

وأقرت الحكومة الاردنية خطة الاستجابة للأزمة السورية 2020-2022 بميزانية قدرها 6.6 مليار دولار أمريكي تتوزع على ثلاث مكونات هي، دعم اللاجئين، دعم المجتمعات المضيفة، وبناء القدرات المؤسّسية. وتتكون الخطة من قطاعات التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية والعدل، والمأوى، والخدمات العامة، والطاقة، والنقل، والبيئة، والتمكين الاقتصادي المرتبط بالأمن الغذائي وسبل العيش.

2.4. الجهات المانحة

حصل الأردن على مساعدات تنموية لتمويل البرامج والخطط وتمكينه من الاستجابة لتداعيات اللجوء من دول مختلفة وجهات مانحة ومؤسسات تمويل دولية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والنرويج، والدانمارك، والسويد، وكوريا الجنوبية، والسعودية، والإمارات، والكويت من أهم الشركاء التنمويين للأردن. بينما كان البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية، والصناديق العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار للبنية التحتية أبرز مؤسسات التمويل الدولي، إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022).

ساهمت المساعدات في تنفيذ برامج ومشاريع تنموية ذات أولوية بغية تعزيز المنعة وتحفيز النمو وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات مثل المياه، الصرف الصحي، الصحة، التعليم، الطاقة، البنية التحتية، العمالة، التشغيل والتدريب والتعليم المهني، الحماية الاجتماعية، خدمات البلديات، الاستثمار، النقل، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع العام، بالإضافة إلى دعم الموازنة واللاجئين.

ويشير تقرير المساعدات الخارجية (2022) الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات الخارجية من منح وقروض ميسّرة التي تم توقيع اتفاقياتها مع مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية خلال الفترة 2009-2019 بلغت نحو 26 مليار دولار، منها 16.5 مليار منح و9.5 مليار قروض ميسّرة. وكشفت خطة الاستجابة للأزمة السورية 2020-2022 أن المجتمع الدولي قدَم تمويلًا فعليًا لمشاريع الاستجابة بنحو 1.2 مليار دولار عام 2019 تشكّل 50.4% من متطلبات التمويل مقابل 63.8% في عام 2018.

وكان الجدل حول أعداد اللاجئين السوريين في الأردن ملفتًا، فبينما تشير إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن أعداد اللاجئين السوريين في الأردن بلغ 670 ألف لاجئ، تقدر وزارة الداخلية الأردنية أعدادهم بالضعف مشكلين ما نسبته حوالي 15٪ من إجمالي سكان المملكة، الأمر الذي خلق تحديات إضافية وإرباكًا فيما يتعلق بالأرقام الدقيقة للاجئين ما انعكس على الاستجابة لمتطلبات استيعابهم وآلية التعامل معهم من قبل الجهات المانحة، وهذا بدوره انعكس على قدرة الأردن على التعاطي الأمثل مع أزمة اللجوء.

3.4. السكن:

شكّل الارتفاع الكبير في الطلب على المساكن صدمة حقيقية في جانب الطلب، نتج عنه ارتفاعًا حادًا وغير مسبوق في الإيجارات وكلفة شراء المساكن. وانعكس هذا الامر على الأسر الأردنية التي اضطرت لدفع إيجارات أعلى للبيوت، ولجأت بعض الأسر إلى العودة الى قُراهم الأصلية لعدم القدرة على دفع الإيجارات المرتفعة في المدن التي استقطبت اعدادًا أكبر من اللاجئين، أو الانتقال بقصد تأجير مساكنهم الحالية للسوريين في حالات أخرى، كما اضطرت بعض العائلات السورية للسكن المشترك في مسكن واحد لتخفيض تكاليف الإيجارات (الكحلوت، 2019). وأثّرت نسبة اللاجئين سلبًا على ظروف السكن للأردنيين، وكان التأثير أشد على الأسر الفقيرة، وارتفعت الأجور بشكل ملحوظ في المناطق القريبة من الحدود السورية (Alhawarin et al„ 2018). ورصد ((Elsayed (2018) ظروفًا معيشية أسوأ للاجئين في مخيمات اللجوء حيث مساحة سكن أصغر، صعوبة الوصول الى المرافق والخدمات العامة، وقلّة توافر السلع المعمرة مقارنة بغالبية اللاجئين الذين سكنوا خارج المخيمات.

4.4. التعليم:

يعتبر قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تواجه الضغوطات المرافقة لموجات اللجوء في الدول المضيفة (Hamadeh,2018). وكان نصف اللاجئين السوريين في الأردن ضمن الشريحة العمرية 15 عامًا فما دون، واجه العديد منهم صعوبات في العودة إلى التعليم بعد الانقطاع الناتج عن الصراع المسلح، ورغم ذلك كان الطلب على التعليم المدرسي مرتفعًا بشكل كبير، خاصة في ظل إقبال اللاجئين على الزواج المبكر وارتفاع معدلات الخصوبة بينهم (Krafft, et al., 2018; Sieverding et al„ 2018). يضاف ذلك الى اقبال الاردنيين المرتفع على التعليم وإلزامية التعليم الأساسي في الأردن، ما أدّى إلى ازدحام الطلبة في الصفوف وتقليص فترة التعليم واتباع نظام الفترتين لاسيما في إربد وعمان، حيث زادت نسبة المدارس التي تتبع هذا النظام من 7.6% في العام 2009 إلى 13.4% في العام 2014، ما أثر على نوعية التعليم المقدمة وزيادة امتعاض الأهالي في الأردن بسبب ذلك (REACH, 2014)، ورصد ((Hailat (2019) تراجع معدلات التحاق الأردنيين بالتعليم عام 2016 مقارنة بالعام 2010 ما يؤشر على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الأردنية والتي تعزز الإقبال على التعليم شهدت صعوبات متزايدة في تلك الفترة.

5.4. الصحة:

سعيًا لضمان الخدمات الصحية لجميع المواطنين، واظب الأردن على إنشاء شبكة طبية وصحية واسعة تتمثل بالمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية مدعمة بمرافق رعاية ثانوية والتي تغطي مدن وقرى المملكة. ومع تدفق اللاجئين السوريين، أصبحت هذه الشبكة تواجه عبئًا عرّض نظام الرعاية الصحية الأردني لضغوطات متزايدة تمثّلت بزيادة أعداد المرضى ونقص الأدوية واللقاحات، الأمر الذي أربك الجهود الحكومية للبقاء على المسار المطلوب لتحقيق أهداف تنمية قطاع الصحة. ونتج عن ذلك تزاحم الأردنيون واللاجئون معًا على الخدمات الصحية، وطول وقت الانتظار للحصول على الرعاية الصحية والعلاج، وقلة الوقت المخصّص للمريض، وبالتالي تردي نوعية الخدمات الصحية المقدمة. وارتفعت إمكانية نقل الأمراض المعدية في مناطق الاكتظاظ السكاني لاسيما خلال جائحة كورونا. ونقل ((Francis (2015) عن وزارة الصحة الأردنية زيادة عدد زيارات أو مراجعات اللاجئين السوريين لمراكز الرعاية الأولية من 68 حالة بداية عام 2012 إلى 15975 حالة في شهر آذار 2013، وزادت حالات الدخول للمستشفيات من 300 إلى 10330 حالة خلال نفس الفترة. ورغم حصول معظمهم على الخدمات الصحية، يعاني اللاجئون من معضلة التأمين الصحي حيث يعتمد غالبية اللاجئين على المؤسسات الخيرية إضافة الى المنظمات الدولية لتأمين الحصول على الرعاية الصحية والعلاج (Krafft et al„ 2018).

6.4. التبادل التجاري:

تأثرت التجارة البينية بين الأردن وسوريا بشكل كبير لاسيما مدن شمال الأردن إربد والمفرق والرمثا حسب (الكحلوت (2019))، وذلك بسبب إغلاق الحدود وكذلك مسارات التجارة مع دول الجوار مثل تركيا والتي كانت تأتي عبر سوريا أو من خلال البحر المتوسط ما أثر في استمرارية تدفق السلع وساهم في ارتفاع الأسعار. كما تضرّر قطاع النقل بشكل ملحوظ، وتأثّر دخول العديد من الأسر التي كانت تعتمد بشكل أساسي على التبادل التجاري مع سوريا، لاسيما المقيمين في مناطق شمال الأردن.

7.4. سوق العمل:

تزامن التدفق الكبير للاجئين السوريين مع تراجع ملحوظ في الأداء الاقتصادي في الأردن نتج عنه انخفاض ملموس في معدلات خلق فرص العمل. ففي العام 2020 مثلًا، وبحسب موقع البنك المركزي الأردني، كان النمو الاقتصادي (1.6%–)، وارتفع المستوى العام للأسعار ليصل 126 (مع اعتبار العام 2010 = 100) أي زيادة مقدارها 26% مقارنة بسنة الأساس 2010، وارتفع معدل البطالة إلى ما يقارب 24%، وبحلول العام 2022 وصل الدين العام 35.4 مليار دينار وهو ما يمثل 114% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021. ونتج عن ارتفاع العمالة غير الأردنية بفعل اللجوء السوري، حصول العمالة غير الأردنية على وظيفة واحدة من كل وظيفتين جديدتين، في حين تراجعت معدلات تشغيل الأردنيين واتسمت بعدم الاستقرار خاصة العمال الفقراء والأقل تعليمًا، وتحولت العمالة الأردنية غير الماهرة إلى العمل غير المنتظم أو البطالة (Assad &Salemi, 2018). ونتج عن دخول عمالة اللجوء إلى سوق العمل اشتداد المنافسة وزيادة الضغط على الأجور وتدهور ظروف العمل ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة (الشهوان، 2018). وتوصل ((Stave and Hillesund (2014) إلى أن الأردنيين يخرجون من سوق العمل في بعض القطاعات لصالح السوريين بسبب المنافسة الشديدة وقبول السوريين بأجور أقل، ومن هذه القطاعات، البناء، البيع بالجملة والتجزئة، الخدمات الغذائية، الزراعة. وأظهرت الدراسة أن حوالي 30% من الأردنيين الذين كانوا يعملون في قطاعات البناء والزراعة قبل الحرب في سوريا لم يعودوا يعملون بها اليوم. وهذا ما أكدته دراسة ((Seeley (2015 الذي أشار إلى زيادة حدة التنافس في سوق العمل الأردني. ومن الجدير بالذكر أن تأثير عمالة اللجوء لم يقتصر على العمالة الأردنية، بل امتد لمنافسة العمالة الوافدة حيث أدّت عمالة اللاجئين إلى إعادة توزيع العمالة الوافدة جغرافيا بعيدًا عن مناطق تمركز اللاجئين إضافة إلى انخفاض نسبة العمالة الوافدة في القطاعات التي تركزت بها عمالة اللجوء كقطاع التصنيع (Malaeb&Wahba, 2018).

5. دور اللاجئين السوريين في تعزيز الآفاق الاقتصادية في الأردن

لا شك أن التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، وتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني، والضعف المالي العام وتفاقم العجز التجاري وزيادة المديونية وارتفاع نسب البطالة، إضافة إلى مستويات دعم المجتمع الدولي من أهم العوامل التي تؤثر في تعزيز الاقتصاد الأردني وإمكانية إدماج اللاجئين السوريين أو اندماجهم فيه. ورغم التحديات والآثار السلبية التي رافقت اللجوء السوري، إلا أن اللاجئين السوريين كانت لهم مساهمات إيجابية في الاقتصاد الأردني، منها تعزيز الطلب على المنتجات المحلية وهذا ساعد في تحفيز الإنتاج، وتعزيز الاستثمار المحلي، وهجرة رؤوس الأموال إلى الأردن، وانتقال العمال المهرة واستخدام أساليب زراعية جديدة. كما أدّى اللجوء إلى تعزيز المانحين الدوليين من دعمهم للأردن الأمر الذي ساعد في تحسين الخدمات المقدمة كالمياه والصحة والتعليم والصرف الصحي إعادة تدوير النفايات، وفقًا ل (الكحلوت (2019).

ويمكن تلخيص أهم مساهمات اللاجئين في الحياة الاقتصادية كما يلي:

- يعتبر مجتمع اللاجئين سوقًا جديدة يرفع من الطلب العام على السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا بدوره يدفع إلى مزيد من الاستثمار والإنتاج ويعزّز النمو.
- مساهمة اللاجئين في إنشاء المشاريع الجديدة من شأنها أن تعزّز الاستثمار وتوفر فرص عمل، وقد ساهم اللاجئون العراقيون سابقًا في تعزيز الاستثمار في الأردن بشكل ملحوظ، حيث قدرت قيمة الاستثمارات العراقية في الأردن لغاية عام 2008 بحوالي 18 مليار دولار، وأسهموا في تخفيف عبء الحكومة الأردنية في تمويل الاستثمارات (عيدان، 2019).
- يساعد تواجد اللاجئين في تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، حيث يرتفع الطلب العام على السلع والخدمات مع الزيادة السكانية وهو ما يحفّز المستثمرين الأجانب للتفكير في السوق الأردني.
- ساهمت العمالة السورية في ديمومة المشاريع الصغيرة، لاسيما في القطاعات التي يعزف الأردنيون عن العمل بها مثل محطات غسيل السيارات، المقاهي، إضافة إلى المطاعم والحلويات وما شابه. حسب ما أفاد البعض من أصحاب هذه المشاريع.
- تساهم الرسوم والضرائب التي يدفعها اللاجئون في رفد المالية العامة وتعزّز القدرة على الإنفاق ورفع مستوى الخدمات
- إثراء رأس المال البشري، والإفادة من المهارات والخبرات التي يحملها اللاجئون معهم وتوظيفها في خدمة القطاعات التي يتميزون بأعمالها مثل السياحة، والمطاعم، والحلويات، وأعمال البناء ونقل تلك الخبرات والمعارف للعمالة المحلية.
- المنافسة الإيجابية على مستوى العمالة والمشاريع الصغيرة دفعت بالعمالة المحلية لتطوير ذاتها ومهاراتها ما يرفع الإنتاجية ويعزّز العنصر البشري، وكذلك أدّت إلى تحسين الخدمات إضافة إلى جودة المنتج في قطاعات مثل المطاعم والحلويات.
- الدور التكاملي للعمالة السورية في إشغال الوظائف في قطاعات تبتعد عنها العمالة المحلية مثل الإنشاءات والزراعة.
- يخدم تواجد اللاجئين في المجتمعات المضيفة، لاسيما النامية منها، في تدفق المعونات الإنسانية والاقتصادية التي يقدمها المجتمع الدولي ما ينعكس إيجابًا على التنمية في تلك الدول.
- للاجئين كذلك دور مباشر في تدفق الموارد على شكل مساعدات إنسانية دولية وأصول اقتصادية ورأس مال بشري إلى الدول المضيفة، ما يساعد الدول المضيفة في البناء وتعزيز البنى التحتية وتحسين المناخ الاستثماري ويسهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السياق ذاته، تضمّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2011) ضرورة خلق فرص عمل قصيرة الأجل ووضع مبادرات الإنعاش الاقتصادي الموجّهة نحو تحسين سبل العيش الكريم، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للاجئين السوريين، والدعوة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المواءمة بين المهارات ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية القدرات، وتعزيز تبادل المهارات بين الأردنيين واللاجئين السوريين، وتحسين الخدمات التي تقدمها البلديات، وتعزيز أمن المجتمع ومنع الجريمة ودعم المساعدة القانونية في الأردن. إضافة إلى تقديم الدعم الفني للحكومة الأردنية في تنسيق فعّال للمساعدات الواردة استجابة للأزمة السورية، ودعم مكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز الاستقرار. ويرى ((Francis (2011) أن الوجود السوري في الأردن يعزّز الطلب الكلي ويرفع من المساعدات المقدمة ما يفضي في النهاية إلى مزيد من فرص العمل. أما بالنسبة للدول المانحة، فعليها أن تدرك أن قدرة الدول المضيفة على الاستمرار في فتح أبوابها أمام طالب اللجوء يتوقف بشكل أساس على درجة شعورها بالمسؤولية المشتركة وتعاونها، والتزامها بتقديم يد العون وعدم التخلي عن الدول المضيفة، كما يرى ((Jacobsen (2022). وعليه، لا ينبغي النظر الى اللجوء نظرة سلبية فقط، بل يجب توسيع الأفق للتعرف على منافع اللجوء وما يمكن أن يقدمه من فوائد تنعكس إيجابًا على المجتمعات المضيفة.

6. التحديات والمعيقات التي تواجه مشاركة اللاجئين الاقتصادية

في ظل أداء اقتصادي متراجع وتحديات أمنية وسياسية واقتصادية أحاطت بالأردن من كل النواحي، يمر الأردن بواحدة من أصعب الأزمات الاقتصادية في تاريخه. حيث الدين العام تجاوز الناتج القومي الإجمالي، ومعدلات بطالة غير مسبوقة ونمو اقتصادي انزلق دون الصفر كما ورد سابقًا. يضاف إلى ذلك مخلفات جائحة كورونا، وتزايد الاختلال في الميزان التجاري الذي يستنزف احتياطي الأردن من العملات الأجنبية ما يضع العملة المحلية تحت الضغط، وتراجع الحلفاء التقليديين للأردن عن تقديم المنح والدعم بالمستوى المطلوب. هذا وغيره من أزمات اقتصادية انعكست على إمكانية استيعاب العمالة السورية داخل الاقتصاد الأردني. وتتأثر نسبة المشاركة في سوق العمل بشكل كبير بخصائص العمالة المحلية والوافدة إضافة إلى عمالة اللاجئين مثل العمر، التحصيل العلمي والمهارات. كما تتأثر بتوافر فرص العمل، ومستوى الأجور، وبيئة وظروف العمل المتاح، ومدى توافق مهارات العاملين مع الفرص المتاحة، وما إلى ذلك من خصائص تحدّد المشاركة الاقتصادية كما تحدّد شكل وقوة المنافسة في سوق العمل. وفي هذا السياق، بيّن ((Stave and Hillesund (2014) أن غالبية اللاجئين السوريين قدموا من الأرياف، وأن متوسط أعمارهم أقل من الأردنيين، وتحصيلهم العلمي أقل كذلك، حيث يحمل حوالي 15% فقط من اللاجئين السوريين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عام الثانوية العامة أو درجة أعلى منها، وشارك 51% من اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في سوق العمل الأردني عام 2014. وفيما يتعلق بطبيعة عملهم في الأردن، يعمل 40% من عمالة اللجوء في قطاع الإنشاءات كمهنيين، 22% في قطاع الخدمات والمبيعات، 12% في المصانع والآلات، و7% في القطاع الزراعي. أما القطاعات التي كانوا يعملون بها قبل دخول الأردن فكانت على النحو التالي؛ 23% في قطاع الإنشاءات، ونفس النسبة في قطاع تجارة الجملة والمفرّق، 16% في قطاع التصنيع، 10% في قطاع التخزين والنقل. ونستنتج من ذلك أن تحوّلًا واضحًا قد حدث في طبيعة الأعمال التي كان يمارسها هؤلاء اللاجئون في سوريا مقارنة بالأعمال التي يعملون فيها اليوم في الأردن. ويمكن تفسير ذلك باختلاف الهيكل الاقتصادي وما يتوفر من فرص عمل بين الاقتصادين الأردني والسوري. ومن المشاهدات الهامة في سوق العمل، أن العمالة السورية تقبل العمل بأجر منخفض وبظروف عمل أقسى مقارنة بالأردنيين وأحيانًا دون عقد ناظم للعلاقة مع صاحب العمل أو مظلة الضمان الاجتماعي ما من شأنه أن يساعد على تكريس وتعميق سوق العمل غير الرسمي في الأردن.

وحسب تقديرات الـ UNDP، فقد ساهم الاقتصاد غير الرسمي في العام 2020 بحوالي 25% من الناتج القومي الإجمالي في الأردن بالإضافة الى تشغيل 46% من إجمالي القوى العاملة. ومن المعروف أن العاملين بالقطاع غير الرسمي أكثر عرضة للاستغلال وانخفاض الأجور. ورغم توافر تصاريح العمل التي تمنح للاجئين، إلا ان نسبة العاملين من اللاجئين السوريين تقل عن 20% يعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي ومن دون تصاريح (Krafft et al., 2018). ويشير ((Kelberer (2017) أن ما بين 120 الى 160 ألف سوري يعملون في القطاع غير الرسمي قبيل الاتفاقية التي تمّت بين الحكومة الأردنية والجهات المانحة (The Jordan Compact) من أجل السماح بإصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين. وتشير دراسة ((WANA (2019)، إلى أن 31% من اللاجئين السوريين فوق سن 15 عامًا يعملون، بينما 24% عاطلون عن العمل ويبحثون عن عمل. ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه مشاركة اللاجئين في سوق العمل بما يلي:

- توافر فرص العمل من حيث المبدأ في ظل وضع اقتصادي صعب يعيشه الأردن.
- المنافسة مع العمالة المحلية والعمالة الوافدة.
- تواضع الأجور بشكل عام مقابل تكاليف المعيشة المرتفعة في الأردن.
- توافق مهارات وخبرات اللاجئين مع احتياجات سوق العمل الأردني.
- إمكانية تعرّض اللاجئين للاستغلال من حيث الأجر، وساعات العمل، وظروف العمل، والإجازات، وعدم الاكتراث لشروط السلامة، وغير ذلك.
- العمل خارج مظلة مؤسسة الضمان الاجتماعي، و/أو دون عقد عمل ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل تحت مظلة القانون ويحفظ حقوق العاملين من اللاجئين، وهو ما يعرف بسوق العمل غير الرسمي.
- بيئة العمل المتاح ومدى توافر الظروف والمناخ الملائم الذي يمنع الاستغلال والتحرش ويحفظ صحة العاملين ويجنبهم المخاطر.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يمكن لطموحات اللاجئين بالعودة إلى بلدهم أن تساهم في ابتعاد بعضهم عن المشاركة الاقتصادية، حيث العيون والقلوب ترقب تحسن الاحوال في سوريا وتراجع حدة الصراع وانخفاض مستوى العنف، ويمني الجميع النفس بعودة آمنة إلى بيته وعمله وحياته السابقة، ما يعطل من إمكانية الانخراط في العمل أو أي نشاط اقتصادي بشكل عام. ومن شأن التعاون بين كافة الأطراف المعنية باللجوء في خلق بيئة اقتصادية مناسبة وتحسين الظروف المرتبطة بالعمل أن يحفز المشاركة الاقتصادية للاجئين في الأردن.

7. تعزيز التماسك المجتمعي والتعاون الاقتصادي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة

تُعرّف الأمم المتحدة عملية دمج اللاجئين بأنها "عملية تفاعلية ذات أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعتمد على كل من اللاجئين أنفسهم وأفراد المجتمع المضيف لهم ومؤسساته، حيث يندمج اللاجئون مع المواطنين في تشكيل مجتمع واحد يحتضن اختلافاتهم". ويكون اكتساب جنسية بلد اللجوء ذروة عملية الإدماج حيث أصبح 1.1 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم مواطنين في بلدان لجوئهم خلال العقد الماضي (UNHCR, 2022). وتتطلب عملية الدمج استعداداً من جانب اللاجئين للتأقلم مع أوضاع البلد المضيف دون التخلي عن هويتهم الأصلية، كما تتطلب من البلد المضيف القدرة على احتضان اللاجئين واحتواء تنوعهم واختلافهم، وأن تكون مؤسساته قادرة على تلبية احتياجاتهم. ومما لا شك فيه ان احتضان البلد المضيف للاجئين ودمجهم يثري المجتمع المحلي من ناحية انفتاحه على ثقافات مغايرة وربما عادات وأفكار ولغات وفنون جديدة.

وتسهم عوامل اللغة والدين والثقافة المشتركة بين الشعبين الأردني والسوري والتلاصق الجغرافي حيث تنقسم بعض القبائل بين البلدين، في تقارب اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتسهّل عملية اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني. وعلى الجانب الآخر، تؤثر التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن وارتفاع نسب البطالة، ودعم المجتمع الدولي، إضافة لعودة الهدوء إلى سوريا وفتح الباب أمام عودة اللاجئين والحفاظ على أمنهم، في إدماج اللاجئين أو اندماجهم. ويمثّل اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع المصري نموذجًا للمقاربة، فقد اتجه بعض اللاجئين لإنشاء مشاريعهم التي قامت بتشغيل مصريين، بينما انخرط آخرون في المدارس والجامعات وبات الجميع جزءاً من المجتمع المصري (إبراهيم، 2017).

وقدّم الأفراد والجمعيات الخيرية المحلية إضافة الى لجان الزكاة مختلف أنواع الدعم للاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة وبداية موجات اللجوء ما جعل منهم خط الدعم الخلفي لجهود إدماج اللاجئين. وضمن الجهود الدولية لإدماج اللاجئين، قام الاتحاد الدولي للتايكواندو عام 2016 بتأسيس المؤسسة الإنسانية الدولية للتايكواندو[1] ومقرها سويسرا، وكان أول أنشطتها تأسيس مراكز للتايكواندو في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن في نفس العام الذي تأسّست به، وتسهيل مشاركة عدد من منتسبي هذه المراكز في بطولات دولية في الإمارات، كما تدعم مشاركتهم في بطولات قادمة في كوريا وفرنسا.

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز الكثير من التساؤلات حول آثار وتبعات دمج اللاجئين في الأردن، ومنافسة عمالة اللجوء للعمالة المحلية وكذلك المشاريع الصغيرة، والقطاعات التي يمكن توظيف طاقات اللاجئين بها لتعظيم الفائدة لجميع الأطراف، وغير ذلك الكثير من المعطيات والتفاصيل المؤثرة في المخرجات النهائية لعملية الادماج. ويمكن للطروحات التالية أن تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتماسك المجتمعي بين المجتمع المحلي واللاجئين، وتحقيق الفائدة المشتركة:

- تشجيع اللاجئين على إنشاء مشاريعهم بالتشارك مع المستثمرين المحليين ومنح تسهيلات لهذا النوع من المشاريع، خاصة تلك التي تمتاز بالريادة والإبداع في عالم الأعمال والتكنولوجيا والاتصالات.
- التشغيل المشترك للعمالة المحلية وعمالة اللاجئين حيثما أمكن ذلك، مع التركيز على توجيه الدعم للموهوبين من اللاجئين وتسهيل دخولهم عالم الأعمال من بوابة القطاع الخاص.

[1] المؤسسة الإنسانية الدولية للتايكواندو: www.thfaid.org

- توجيه المساعدات والمنح التي يقدمها المجتمع الدولي بين اللاجئين والفئات الضعيفة من الأردنيين لمنع المشاعر السلبية لدى هذه الفئات في ظل حاجتهم للدعم والمساعدة وتعزيز التعاون والقبول بينهم وتشجيعهم على الاستثمار المشترك.
- منح إعفاءات وامتيازات للمؤسسات المحلية التي تقوم بتشغيل اللاجئين وتسهّل اندماجهم بالمجتمع المحلي، وعقد ورش عمل لتدريبهم وصقل مهاراتهم وتعزيز فرص نجاحهم واندماجهم في عالم الأعمال.
- مراجعة نظام الفترتين في التعليم المدرسي، وقبول الطلبة السوريين بين صفوف الطلبة الأردنيين ما أمكن ذلك وسمحت به البنية التعليمية، وتقديم دعم وإعفاءات وامتيازات لمدارس القطاع الخاص التي تستقبل الطلبة اللاجئين.
- دعم المجتمع الدولي للطلبة السوريين وتقديم منح دراسية لهم للالتحاق بالجامعات الأردنية ما يوفر لهم فرصة الانخراط بأقرانهم في مجتمع الطلبة وتعزيز العلاقات معه.
- دعم وتسهيل المشاريع الدولية التي تشترط تشغيل اللاجئين على أن تكون مناصفة مع العمالة المحلية لفتح باب التعامل والتعارف والتعاون بينهم.
- تشغيل العمالة السورية في المؤسسات الخدمية مثل البلديات، لتعزيز انتمائهم للمجتمع المضيف من خلال الاختلاط مع العمالة المحلية والمواطنين.
- تخفيف الإجراءات الخاصة بالعمالة السورية أو المشاريع التي يمتلكها سوريون، ما أمكن ذلك، لتعزيز شعور المعاملة بالمثل مع العمالة والمستثمر المحلي.
- تسليط الضوء على نماذج النجاح والعناصر الفاعلة والإيجابية من اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني والتعريف بالإضافة والمساهمات الإيجابية التي يقدمونها داخل المجتمع.

وإضافة إلى ما تقدّم، يمكن القول أنّ تدفق اللاجئين يساعد في تسليط وسائل الإعلام الدولية الضوء على الدول المضيفة، لاسيما تلك المهمشة والتي لا تحظى باهتمام ومساعدة قبل استضافتها للاجئين. كما تجب الإشارة إلى أن دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة يقلّل من فرص التحاقهم بالجماعات الإرهابية التي تشكل خطرًا كبيرًا على الجميع ابتداءًا من بلدان اللاجئين أنفسهم والمجتمعات المضيفة ومن ثم المجتمع الدولي، حيث يمكن لإغلاق الأبواب أمام اللاجئين أو تهميشهم وعدم دمجهم في المجتمع وتلبية احتياجاتهم أن يفتح الباب أمام خيارات أخرى، وقد يجبرهم على العودة إلى أوطانهم التي تكون في أغلب الأحيان مشبّعة بالعنف والتطرف وتسيطر عليها الجماعات الإرهابية، مما يزيد فرص انضمامهم إلى هذه الجماعات. وعليه فإن مساعدة اللاجئين والدول المضيفة على التأقلم والاندماج مصلحة مشتركة توجب على جميع الأطراف تحمل مسؤولياتهم وعدم التخلي عن دورهم في مساعدة اللاجئين والدول المضيفة على حدٍ سواء.

8. التمكين الاقتصادي للاجئين والاعتماد على الذات

لا يقتصر التمكين الاقتصادي للاجئين على أنه وسيلة فعّالة لمساعدتهم بدلًا من الدعم النقدي المباشر، بل أيضًا وسيلة فاعلة لتخفيف أعباء اللجوء على الدول المضيفة وتحويل اللاجئين إلى عنصر فاعل في العملية الإنتاجية وبالتالي تحويل اللجوء برمته إلى فرصة اقتصادية تفيد منها الدول المضيفة كما هو الحال في بعض التجارب الناجحة مع اللاجئين مثل التجربة الألمانية. ومن الضروري البحث عن طرق ووسائل لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي لحقت بالمجتمع الأردني، وتحويل وجود اللاجئين من عبء أو محنة إلى فرصة أو منحة، وتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية من اللجوء، وتوفير ما يلزم لزيادة اعتماد اللاجئين على الذات، بدلًا من اعتمادهم الكبير على الدول المضيفة والمنظمات والمؤسسات الدولية ومساعدات الدول المانحة.

وتواجه عملية التمكين الاقتصادي وتوجيه اللاجئين للاعتماد على الذات عدة صعوبات وتحديات نذكر منها:

- إمكانية توفير رأس المال اللازم للاستثمار وإطلاق المشاريع الخاصة باللاجئين.

- صعوبة الاقتراض من البنوك وعدم القدرة على توفير الضمانات اللازمة لذلك.
- القوانين والتشريعات الناظمة لإنشاء المشاريع المملوكة للاجئين.
- توفير العمالة اللازمة والقيود المفروضة على منح تصاريح العمل أو الاعتماد على العمالة المحلية.
- قبول المجتمع المحلي وكذلك السوق للاجئين سواءً كانت عمالة أو مشاريع، ومقدار الدعم والتشجيع، إضافة للمنافسة وإمكانية حماية المنتج (بكسر التاء أو فتحها) المحلي.
- دور المانحين الذي يركز على توفير الغذاء والرعاية الصحية أكثر من التفكير في دعم إطلاق المشاريع وتمكين اللاجئين اقتصاديًا.
- المعارف والمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع وإدارتها في ظل مستوى التحصيل العلمي السائد بين صفوف اللاجئين.
- البنى التحتية المتواضعة ومحدودية السوق وكذلك محدودية القطاع الخاص خارج العاصمة عمان.

ورغم التحديات والصعوبات التي تواجه تمكين اللاجئين واعتمادهم على الذات، تبرز الرغبة والاستعداد لدى اللاجئين لامتلاك مشاريعهم الخاصة مقابل أحلام العودة إلى بيوتهم وأعمالهم كعاملٍ حاسم في نجاح أو فشل هذا التوجه الذي يخفّف أعباء المانحين والدول المضيفة ويحوّل اللجوء إلى فرصة ويجعل اللاجئين عنصرًا فاعلًا اقتصاديًا واجتماعيًا وتنمويًا.

كانت البداية مع رئيس بلدية إربد الكبرى، كواحدة من أهم المؤسسات الفاعلة التي تؤثّر وتتأثر بالفعل بموضوع اللاجئين نظرًا لقربها الجغرافي من الحدود السورية الأردنية، واستضافة المدينة لعدد] كبير من اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى طبيعة عمل البلدية التي تمس حياة المواطنين واللاجئين. تحدث رئيس البلدية نبيل الكوفحي في مستهل لقائه عن الخلل الهيكلي في الاقتصاد الأردني وغياب هوية اقتصادية مميزة من خلال التركيز أو التميّز في قطاع معين، وعن تضخم قطاع الخدمات في الأردن على حساب الإنتاج السلعي، والاعتماد الكبير على المستوردات في سد حاجات السوق المحلي كنتيجة حتمية لضعف القاعدة الإنتاجية. كما أشار إلى اختلال الميزان التجاري، وصعوبة الحصول على فرص عمل في ظل معدلات بطالة مرتفعة، إضافة للمنافسة الشديدة على الفرص المحدودة في الأصل بين العمالة الأردنية وعمالة اللجوء والعمالة الوافدة، فضلًا عن جائحة كورونا وما فرضته من تحديات اقتصادية واجتماعية كأبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني. وأشار إلى أن تقديم حوافز لتنشيط الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي من شأنه أن يسهم في خلق فرص عمل وإيجاد الحلول والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية. كما أكد أن البلدية مستعدة للتعاون وتقديم التسهيلات في حدود صلاحياتها، بهدف توجيه اللاجئين للمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة، وذكر في هذا الإطار مشاريع تنموية من مؤسسات مانحة أجنبية، كالوكالة الإنمائية الألمانية (GIZ) والتي تقوم بتشغيل اللاجئين السوريين بالإضافة إلى الأردنيين مناصفة من خلال بلدية إربد وأن البلدية تدعم استمرارية هذا التوجه، ولا تمانع من تسهيل الإجراءات لإنشاء مشاريع تنموية ممولة من مؤسسات دولية تشترط تشغيل اللاجئين.

وعن إيجابيات اللجوء، يرى رئيس البلدية، أن اللاجئين السوريين ساهموا في تعزيز وزيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات وقاموا بإنشاء بعض المشاريع في قطاعات مختلفة، وأشار إلى أن بلدية إربد تلقت دعم وتمويل من الجهات المانحة على شكل آليات ومساعدات في مجال النظافة والحاويات وإنشاء محطة تحويلية لمساعدتها في احتواء تبعات اللجوء، حيث أدّى اللجوء السوري إلى الضغط على البنى التحتية، لاسيما في مجال الأرصفة والشوارع والازدحام المروري ونقل المخلفات الصلبة. وفي معرض إجابته على سؤال فيما إذا كانت عمالة اللاجئين تعتبر عمالة مكملة أو منافسة للعمالة المحلية، أجاب بأن العمالة السورية منافسة في بعض القطاعات كقطاع المطاعم والحلويات ومكملة في قطاعات اخرى كقطاع الانشاءات. وعن إمكانية تحويل اللجوء إلى فرصة، رأى الكوفحي أن "هذا الأمر يحتاج أولًا إلى قرار سياسي، ومن ثم وضع رؤية واضحة لتعظيم المنافع والإفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال".

وخلال جلسة حوارية عقدها فريق الدراسة مع مجموعة متخصّصة من الخبراء والأكاديميين ومؤسسات مجتمع مدني إضافة لهيئات دولية، حيث شارك فيها كل من: أستاذ الاقتصاد بجامعة اليرموك قاسم الحموري، ومؤسس مؤسسة محافظتي التطوعية، عبد الله بن هاني، ومرح جاموس من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، ومديرة محور خدمات التشغيل بالوكالة الإنمائية الألمانية (GIZ) لارا أبو سليم. أجمع المشاركون على أهمية تنظيم سوق العمل الأردني من حيث المبدأ، بغية الوصول إلى تكامل القوى العاملة من عمالة محلية وعمالة وافدة إضافة إلى عمالة اللجوء. غير أن الدكتور الحموري يرى أن فرص العمل تتوقف على حجم ونمو

النشاط الاقتصادي، وليس على تنظيم سوق العمل فقط، فتنظيم سوق العمل وحده لا يوفر فرص عمل كافية للأردنيين ولا يحل مشكلة البطالة المتزايدة في صفوفهم، مؤكدًا أنه يمكن توظيف اللجوء السوري وتعظيم الفائدة منه من خلال استقطاب العمالة السورية الماهرة ورؤوس الأموال وتوطينها في الأردن، والاستفادة من مهارات اللاجئين السوريين وخبراتهم ونقلها إلى الأردنيين وغرس الثقافة اللازمة لدى الأردنيين لتقبّل ذلك.

من ناحيتها، أشارت أبو سليم، إلى الاختلال الهيكلي في سوق العمل الأردني الناتج عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الأردني، وتفضيل العامل الأردني للعمل في القطاع العام، غير أن توافر الحافز المناسب من أجر يضمن الحياة الكريمة ويسد الاحتياجات إضافة إلى تأمين صحي جيد وضمان اجتماعي قادر على تحفيز الأردني للعمل في كافة القطاعات، ويساعده كذلك في تجاوز ثقافة العيب. وكان الحديث الأكثر إثارة حول خروج الكثير من السوريين المستثمرين في الأردن من السوق المحلي والتوجه إلى أسواق مجاورة بسبب ضعف الحوافز الاستثمارية المقدمة إليهم وتعقيد الإجراءات ضمن عوامل أخرى ساهمت مجتمعة في خروج تلك الاستثمارات.

وأيدت أبو جاموس فكرة تفضيل الأردني للعمل في القطاع الحكومي، غير أن توقيع الأردن عام 2016 وثيقة تسمح للاجئين السوريين بالعمل في السوق الأردني ومنحهم التصاريح اللازمة لذلك، التي أشار إليها بني هاني، أدّت إلى زيادة المنافسة بين العمالة المحلية وعمالة اللاجئين من ناحية، وبين العمالة الوافدة وعمالة اللاجئين من ناحية أخرى. ولا ترى أبو جاموس حرجًا في منافسة اللاجئين السوريين للأردنيين في سوق العمل حيث تشمل هذه المنافسة حافزًا للعامل الأردني على التطور وتحسين المهارات وتعزيز إنتاجيته. وواجه انخراط اللاجئين في سوق العمل الأردني صعوبات متعددة أهمها عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لإطلاق اللاجئين مشاريعهم، لاسيما في ظل وجود فجوة في المهارات لصالح عمالة اللاجئين في كثير من المهن والحرف مقابل ضعف في المهارات الحالية لدى نظرائهم الأردنيين ما منح اللاجئين ميزة تنافسية في سوق العمل وهو ما توافق عليه بني هاني وأبو جاموس. وأكّد الدكتور الحموري أن منافسة العمالة السورية للعمالة المحلية في بعض القطاعات أدت إلى تحسين الخدمات المقدمة في تلك القطاعات مثل قطاعات المطاعم والسياحة، ويرى أنه يمكن النظر إلى العمالة السورية على أنها عمالة تكامليّة وإحلاليّة في نفس الوقت، حيث يختلف تصنيفها من قطاع إلى آخر، فمثلًا يمكن القول أنّها إحلاليّة في قطاعات المطاعم والسياحة بينما تكاملية في قطاع الإنشاءات، حسب رأيه، ووافقه بقية المشاركين الرأي.

1.9. تحويل اللجوء إلى فرصة اقتصادية

ناقش السادة الخبراء المعيقات والتحديات التي تواجه تحويل اللجوء السوري إلى فرصة وكيفية التعامل مع اللاجئين وإدارة ملف اللجوء. وتوافقت آراء الحضور حول صعوبة هذا الموضوع وتنوّعت بما يخص الكيفية، حيث ذهب الدكتور الحموري إلى أنه لا يمكن تحويل اللاجئين السوريين إلى فرصة في ظل الوضع الراهن ما لم يكن هناك قرارًا حكوميًا بإدماج اللاجئين بشكل كامل في سوق العمل الأردني، ويمكن أن تؤدي غرف الصناعة والتجارة دورًا حيويًا لتعظيم الفائدة من اللاجئين من خلال الاستفادة من مهاراتهم ونقلها إلى الأردنيين. وذهب البعض إلى افتقار فئات من الجانبين إلى المهارات والمعارف التي يحتاجها سوق العمل وضرورة تدريبهم وتأهيلهم في مجالات منتقاة لتحقيق أعظم استفادة ممكنة من خلال دور الخبرة ومراكز الدراسات والتدريب وبالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل هيئة تطوير المهارات الفنية والتقنية وبمشاركة القطاع الخاص، بالإضافة للجامعات بُغية إكساب الطلبة مهارات وخبرات تسهّل انخراطهم في سوق العمل، وإن كان ذلك على حساب بعض الساعات الدراسية التي يمكن الاستغناء عنها، لاسيما في ظل اهتمام وتركيز صاحب العمل على إنتاجية العامل مقابل الأجر الذي يدفعه له بغض النظر عن تصنيف العمالة سواءً كانت محلية، وافدة، أو عمالة لجوء. ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في احتضان اللاجئين، ودعمهم، والإفادة منهم، فالقطاع الخاص أكثر مرونة ورشاقة في اتخاذ القرار والاستفادة من الفرص خاصة إذا امتلك اللاجئون مهارات ومعارف تشكل الإضافة التي يحتاجها القطاع للنمو والازدهار.

وكان ضعف التنسيق في عمل الجهات المانحة وتعاملها مع اللجوء السوري أحد من أهم التحديات، حيث يتلقى بعض المستفيدين مساعدات من جهات متنوعة في الوقت الذي لا يصل فيه أي نوع من المساعدات

للبعض الآخر، ولذلك تم التأكيد على أهمية تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في هذا الصدد لرفع مستوى التنسيق بين تلك الجهات بغية تحسين كفاءة المساعدات المقدمة وتعظيم دورها الاقتصادي مع الإشارة إلى إمكانية الإفادة من دور الخبرة المتمثلة بالجامعات الأردنية. كما أشار الحضور في هذا المقام إلى أن المؤسسات المانحة بدأت بتحديد احتياجات الفئات المستفيدة من المواطنين واللاجئين أولًا ثم دعم وتمويل المشاريع التنموية بناءًا على ذلك. كما طالب المشاركون بتخفيف القيود على دخول اللاجئين وانخراطهم في سوق العمل، وذلك من خلال تعديل التشريعات الناظمة لذلك، والتركيز على توجيه اللاجئين إلى القطاعات التي تناسب مهاراتهم وتحويلهم إلى الإنتاج بدل الاعتماد على المساعدات التي يتلقونها من الجهات المانحة بحسب أبو سليم وأبو جاموس.

ويعتقد بني هاني، أن تأهيل وتهيئة البيئة الاستثمارية يعد عاملًا حيويًا وحاسمًا في توطين الاستثمارات السورية وجذبها والمحافظة عليها ومنع خروجها من الأردن إلى الدول الأخرى، ويشكل نقلةً نوعيةً في إدارة ملف اللجوء على طريق تحويل اللاجئين من محنة إلى فرصة. وختم أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك الدكتور محمود هيلات اللقاء، بالإشارة إلى أن وجود اللاجئين السوريين شكّل سوق استهلاكية كبيرة في الأردن وهذا بدوره يحفّز الطلب الكلي في مختلف القطاعات، ويساعد على نمو وتطوير تلك القطاعات إذا ما تم توظيفه بالشكل المناسب، وذهب إلى أنه لا يمكن النظر إلى اللجوء السوري على أنه تهديد وتحدٍ فقط، إذ يمكنّنا إيجاد الفرص المفيدة من بين تلك التحديات.

9. الخلاصة

رغم محدودية الموارد، ومع تواجد عددٍ كبير من اللاجئين على أراضيه، نجح الأردن في توفير خدمات الأمن والصحة والتعليم لمواطنيه وضيوفه على حدٍ سواء (عيدان، 2019). وقدّم الخدمات للاجئين السوريين بحدود قدرته وضمن المتاح من موارد محلية ودعم المانحين الدوليين. وأقرّت الحكومة الأردنية "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية[2] للأعوام 2020-2022" والتي تم إعدادها بالتشارك مع ممثلين عن الوزارات المعنية كالصحة والتعليم والتخطيط، منظمات الأمم المتحدة، الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، بحجم إجمالي بلغ حوالي 6.6 مليار دولار. وتضمّنت الخطة ثلاثة محاورٍ أساسية هي، دعم المجتمعات المضيفة، بناء القدرات المؤسسية ودعم اللاجئين. وتشمل الخطة عددًا من القطاعات هي التعليم، الصحة، المياه والصرف الصحي، الحماية الاجتماعية، العدل، السكن، الخدمات العامة، الطاقة، النقل والبيئة، إضافة إلى التمكين الاقتصادي الذي يضم التدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي وسبل العيش.

وأصدر الأردن 62 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين [3] عام 2021 لتعزيز اعتمادهم على الذات من ناحية، وتوظيف طاقاتهم في الاقتصاد الوطني وتعزيز دورهم فيه، من ناحية أخرى. وهذا يخفّف من اعتماد هذه الفئة على المساعدات الإنسانية ما يمكّن الجهات المانحة من توجيه الدعم إلى الفئات الأضعف من اللاجئين. وذهب السخن وخمش (2019) إلى المطالبة بإحلال عمالة اللاجئين السوريين مكان العمالة الوافدة ومنحهم تصاريح عمل في المهن التي تعزف عنها العمالة الأردنية في محاولة لتحقيق الفائدة المشتركة لجميع الأطراف؛ اللاجئون، المانحون، والاقتصاد الأردني.

ورغم صعوبة المهمة، إلّا أن تظافر الجهود يجعل من الصعب ممكنًا. وفي هذا السياق، يبرز الدور الإنساني الفاعل للمانحين والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كعاملٍ حاسم في تحوّل اللاجئين إلى عنصر إيجابي فاعل في الاقتصاد والمجتمع الأردني، ويضمن الاستجابة المثلى للجوء ويمكّن الأردن من تلبية حاجات اللاجئين والمجتمع المحلي بما يضمن العيش الكريم لجميع السكان. وتبقى الحاجة مُلحّة لإجراء دراسة ميدانية واسعة للإجابة على الكثير من التساؤلات حول اللجوء، ودور اللاجئين وإمكانية إدماجهم في الاقتصاد الوطني، وتحويل اللجوء من محنة إلى فرصة.

[2] www.mop.gov.jo خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السوري للأعوام 2020-2022
[3] https://news.un.org/ar/story/2022/01/1092512 الامم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة

References

Achilli, L. (2015). Syrian refugees in Jordan: a reality check.

Age A.; Huafeng Z. and Pedersen J. (2019) “The Living Conditions of Syrian Refugees in Jordan." Fafo Report.

Alhawarin I., Assaad, R. and Alsayed, A. (2018), Migration Shocks and Housing: Evidence from Syrian Refugee Crisis in Jordan. Economic Research Forum Working Papers . (No. 1213)

Allport, G. W. (1954). The nature of prejudice. Cambridge, MA: Addison-Wesley. Arab News (2014, April 17).Vehicles hit in Jordan air raid, not Syria Army’s. [Press release]. Retrieved from http://www.arabnews.com/news/556801.

Alshoubaki, W., & Harris, M. (2018).The impact of Syrian refugees on Jordan: A framework for analysis. Journal of International Studies, 11(2), 154-179. doi:10.14254/2071-8330.2018/11-2/11

Assaad, R. and Salemi, C. (2018). “The Structure and Evolution of Employment from 2010 to 2016 in Jordan.” Economic Research Forum Working Paper Series. Cairo, Egypt.

Assaad, R.; Thomas G. and Mohamed S. (2018). Impact Of Syrian Refugees In Jordan On Education Outcomes For Jordanian Youth, Economic Research Forum Working Papers (No. 1214)

Brett, S. and teLintelo, D. (2018) “Improving the Wellbeing of Syrian Refugees in Urban Jordan”, IDS Policy Briefing 152, Brighton: IDS

Carrion, D. (2015). Syrian refugees in Jordan: confronting difficult truths. London, UK: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs.

Chatty, D. (2017). The Syrian humanitarian disaster: understanding perceptions and aspirations in Jordan, Lebanon and Turkey. Global Policy, 8, 25-32.

De Groot, O. (2010). The Spillover Effects of Conflict on Economic Growth in Neighbouring Countries in Africa. Defense and Peace Economics, 21(2), 149-164. Retrieved https://doi.org/10.1080/10242690903570575

Department of Statistics (2016). Population and Housing Census 2015, Amman.

Fallah, B., Krafft, C., and Wahba, J. (2019). The impact of refugees on employment and wages in Jordan. Journal of Development Economics, 139, 203-216.

Francis, A. (2015). Jordan's Refugee Crisis 2015. Carnegie Endowment for International Peace. https://jordankmportal.com/resources/jordans-refugee-crisis-paper-2015-alexandra-francis

Galal, R. and Said, M. (2018). The Evolution of Wage Formation and Inequality in Jordan in 2010-2016. Economic Research Forum, Working Papers. No. 1209.

Hailat, M. (2019). Education of Jordanians: Outcomes in a Challenging Environment, "The Jordanian Labor Market between Fragility and Resilience". pp. 203 – 223.

Hamadeh, S. (2018). A Critical Analysis of the Syrian Refugee Education Policies in Lebanon Using a Policy Analysis Framework. Journal of Education Policy, 34(3),374–393.

Hamid E. Ali. (2013). Estimate of The Economic Cost of Armed Conflict: A Case Study From Darfur. Defense and Peace Economics. 24(6), 503-519.

Jacobsen, K. (2002). Can Refugees Benefit the State? Refugee Resources and African State building, The Journal of Modern African Studies, 40(4), 577-596.

Kelberer, V. (2017). The Work Permit initiative for Syrian Refugees in Jordan. Boston Consortium for Arab Region Studies.

Krafft, C.; Severing, M.; Salemi, C. and Keo, C.(2018). Syrian Refugees in Jordan: Demographics, Livelihoods, Education and Health. Economic Research Forum Working Paper Series. Cairo, Egypt.

Malaeb, B. and Wahba, J. (2018). Migration dynamics during the refugee influx in Jordan. Economic Research Forum Working Papers (No. 1190).

Nasser, R., &Symansky, S. (2014, January 5). The fiscal impact of the refugee crisis on Jordan. Washington, DC: The United States Agency for International Development. https://jordankmportal.com/resources/the-fiscal-impact-of-the-syrian-refugee-crisis-on-jordan-2014

REACH (2004). Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities. (Geneva: REACH, January 2014), www.reachinitiative.org/wp-content/uploads/2014/02/jeffrey.frankens-10022014-093154-REACH-FCO_Syrian-Refugees-in-Host-Communities_PreliminaryImpactAssessment.pdf

Seeley, M. (2015). Jordanian Hosts and Syrian Refugees. Generation for Peace Institute Research.

Sieverding, M.; Berri, N. &Abdulrahim S. (2018). Marriage and fertility patterns among Jordanians and Syrians refugees in Jordan. Economic Research Forum Working Papers (No. 1187).

Sharp, J. (2016, January 27). Jordan: Background and U.S. relations. Washington, DC: Congressional Research Service.

Stave, S. and Hillesund, S. (2014). Impact of Syrian refugees on the Jordanian labour market. International Labor Organization. Retrived from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_364162.pdf.

UNDP(2011). Mitigating the impact of the Syrian refugee crisis on host communities in Jordan. Available [On –Line] https://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/projects/mitigating-the-impact-of-syria-crisis-in-the-host-communities.html

UNHCR (2022a). Migrants and Refugees. https://news.un.org/ar/story/2021/11/1087272.

UNHCR (2022b). Jordan. Available [On –Line] https://www.unhcr.org/jordan.html

West Asia-North Africa Institute (2019). The Syrian Refugee Crisis and Its Impact on the Jordanian Labor Market. WANA Institute.

المراجع العربية

ابراهيم، سلمى (2017). اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين "الأفارقة والسوريين" في المجتمع المصري. اصدارات المركز الديمقراطي العربي. متوفر على الرابطhttps://democraticac.de/?p=47637

بن صويلح، آمال (2020). اللاجئون في العالم بين تفاقم الأوضاع ومساعي المنظمات الدولية. مجلة العلوم السياسية، 95، 283-300.

دائرة الاحصاءات العامة (2016). التعداد العام للسكان والمساكن 2015. متوفر على الرابط http://dosweb.dos.gov.jo/ar/censuses/population_housing/census2015/census2015_tables

دائرة الاحصاءات العامة (2021). الكتاب الاحصائي السنوي

دائرة الاحصاءات العامة (2022). متوفر على الرابط http://dosweb.dos.gov.jo

السخن، ايمن وخمش، مجد الدين (2019). تفاعل اللاجئين السوريين وأنشطة العمل التي يمارسونها في مخيم الزعتري. دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية، 46(1)، 226-247.

الشهوان، راشد (2018). تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

العبيدي، مثنى (2019). مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية في ظل الأزمات الراهنة. رؤية تركية، 8(1)، 179-197.

العموش، ناديا (2016). أثر الأزمة السورية على الأردن. دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية. 43(6)، 2857-2872

عيدان، محمد (2019). أزمة اللاجئين في الأردن والسعودية. رؤية تركية: الأبحاث - الدراسات، 8 (1)، 163-178.

الكحلوت، غسان (2019). اللاجئون في الدول المستضيفة: تحديات وفرص، دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن. سياسات عربية، 38، 50-62.

Freiheit.org